

ويتضمن هذا الأسبوع:

- عرضاً لأبرز الأحداث على الساحة العالمية خلال الأسبوع الماضي

- تحليل خاص : الدروس المستفادة من أزمة الصلب الأمريكية خلال الثمانينيات

- من الصحافة العالمية: قلق عالمي من تنامي أزمة الأمن الغذائي في آسيا

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجديوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أبرز الأحداث على الساحة العالمية

### علاق النفط الروسي: أوبك انتهت فعليا ولن تفرض إرادتها على السوق

(CNN)

قال إيفور سبتشين، نائب رئيس الوزراء الروسي السابق ورئيس شركة "روسنفت" أكبر شركة نفط روسية، إن منظمة "أوبك" انتهت فعليا، ولم يعد لها القدرة على التأثير على السوق العالمي كما استطاعت بالماضي، وذلك في تصريحات له.

وأضاف سبتشين: "أوبك" انتهت فعليا كمنظمة موحدة وينبغي نسيان الحقبة التي كان بوسعها فيها التحكم في أوضاع سوق النفط، مضيفا: " في الوقت الحالي تستبعد مجموعة من العوامل الموضوعية أن تمل أي اتحادات للمنتجين إرادتها على السوق،" حسبما نقلت وكالة الأنباء الروسية "سبوتنيك".

وتابع سبتشين: "يجب نسيان السبعينيات حين كانت مجموعة من أكبر المنتجين في الشرق الأوسط تتحكم في أوضاع السوق من خلال تشكيل كتلتات مثل أوبك،" على حد تعبيره.

### بريطانيا تتخذ تدابير اقتصادية للتعامل مع احتمالية خروجها من الاتحاد الأوروبي

(كونا)

أكد وزير الخزانة البريطاني جورج أوزبورن أن وزارته وضعت بالتعاون مع بنك إنجلترا المركزي عدة تدابير احترازية للتعامل مع احتمال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد الاستفتاء الشعبي المزمع تنظيمه الشهر المقبل.

وقال أوزبورن أمام لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس العموم إن التدابير تهدف لتخفيف التأثيرات السلبية المتعلقة بالاستقرار المالي والذي سيتأثر "كثيرا" إذا تم التصويت على إنهاء عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي.

ولم يستبعد أوزبورن أن يضطر البنك المركزي إلى تعديل معدلات الفائدة وربما ضخ مزيد من الأموال ضمن برنامج التسهيل الكمي الذي اعتمد عقب الأزمة المالية العالمية في عام 2008 والذي بلغت كلفته منذ ذلك الوقت 375 مليار جنيه إسترليني.

وأشار أوزبورن إلى أن مداخل الدولة ستراجع بحوالي 36 مليار جنيه بسبب انكماش التحصيلات الضريبية وتراجع مداخيل الشركات وأسعار المنازل بمقابل ارتفاع معدلات الفائدة.

وأضاف أن هذا الوضع سيسهم في رفع قيمة ديون الدولة بسبب ارتفاع العجز المالي ولجوء الحكومة إلى الاقتراض المالي محذرا من أن هذا السيناريو ستكون له تبعات سلبية معقدة على مكانة بريطانيا في العالم.

### وزير إيطالي: انهيار شنجن أكثر تدميرا من أزمات منطقة اليورو

رويترز

قال وزير الاقتصاد الإيطالي بيير كارلو بادوان ، إن انهيار اتفاق شنجن للحدود المفتوحة قد ينجم عنه أزمة هجرة ستكون أكثر تدميرا عن أي أزمة في منطقة اليورو.

وقال بادوان في المؤتمر السنوي للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في لندن "إذا انهارت شنجن فسيكون هذا أكثر تدميرا عن أي أزمة في منطقة اليورو."

وفرضت ألمانيا وغيرها من دول اتفاق شنجن قيودا فورية على الحدود في العام الماضي في محاولة للحد من تحركات اللاجئين والمهاجرين في أنحاء أوروبا بعد وصول أكثر من مليون لاجئ إلى الاتحاد في العام الماضي معظمهم عبر اليونان.

ولا يسمح عادة بالقيود الحدودية بين دول شنجن لكن في حالات الطوارئ مثل أزمة الهجرة الأوروبية يمكن إعادة فرض نقاط التفتيش لمدة عامين كحد أقصى.

وأضاف بادوان أن أزمة اللاجئين التي تواجهها أوروبا حاليا "ليست صدمة مفاجئة وإنما تغير هيكلي كبير سيستمر معنا لفترة طويلة".

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## شركات النفط تتوغل في استثمارات الطاقة النظيفة

موقع اليوم السابع

قالت شبكة "بلومبرج" الأمريكية، إن شركة نفط كبرى بدأت تتجه للاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة بدرجة كبيرة، في ظل تراجع أسعار البترول، وتوقعات النمو لمصادر الطاقة المتجددة.

وأوضحت الشبكة، أن شركة إكسون موبيل تقوم بشراكة مع شركة للتعامل مع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من محطات توليد الطاقة، بينما أعلنت شركة توتال النفطية الفرنسية عن صفقة قيمتها 1.1 مليار دولار يوم الإثنين الماضي لشراء صانع البطاريات "سافت جروب"، لتستكمل بذلك شرانها في عام 2011 لحصة كبرى في شركة "صن باور" لصناعة الألواح الشمسية.

كما قامت شركة خطوط الأنابيب الكندية إنبريدج بالإعلان عن دفعها 218 مليون دولار، مقابل حصص في مزارع الرياح البحرية، مع محاولتها لمضاعفة إمكانياتها في الحد من انبعاثات الكربون.

وأشارت بلومبرج، إلى أن شركات الوقود الحفري كانت تجرب الطاقة النظيفة على مدار سنوات، لكنها ظلت متمسكة بجذورها في التركيز على الإيثانول وأنواع الوقود الحيوى الأخرى.

إلا أن هذه الجولة من الاستثمارات تأخذهم لقلب صناعات الطاقة النظيفة، ويرون فرصا لتنوع مصادرهم في الوقت الذى تكافح فيه أسعار النفط الخام للتعافى وفى ظل توقعات النمو الخاصة بمصادر الطاقة المتجددة.

## أمريكا تسجل فائضًا بالميزانية 106 مليارات دولار في أبريل

رويترز

قالت وزارة الخزانة الأمريكية إن الحكومة الأمريكية سجلت فائضا في الميزانية 106 مليارات دولار في أبريل بانخفاض 32% عن الفترة المماثلة من العام الماضي. كانت الحكومة قد حققت فائضا بلغ 157 مليار دولار في أبريل 2015 بحسب بيان الميزانية الشهري الذي تصدره وزارة الخزانة. وتوقع محللون في استطلاع لرويترز فائضا قدره 112 مليار دولار في الشهر الماضي.

وبلغ العجز منذ بداية السنة المالية الحالية 355 مليار دولار بزيادة 25% مقارنة مع عجز قدره 283 مليار دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي.

## صندوق النقد الدولي: الرشاوى تستهلك 2 تريليون دولار من الاقتصاد العالمي

أ ف ب

أورد صندوق النقد الدولي ، أن الرشاوى تستهلك ما بين 1,5 و 2 تريليون دولار سنويا في العالم، وهو ما يتسبب في إضعاف الاقتصاد وتدهور الخدمات الاجتماعية للفقراء.

وفي تقرير جديد حول التأثير الاقتصادي للفساد، قال الصندوق إن الرشاوى والاحتيال وغيرها من أساليب الغش المنتشرة في الدول الغنية والفقيرة على السواء تحد من النمو الاقتصادي وتقوض السياسات الحكومية القوية.

وفي كلمة أعدت للقممة العالمية لمكافحة الفساد في لندن، قالت مديرة الصندوق كريستين لاغارد إن عددا متزايدا من القادة يسعون صراحة إلى محاربة هذه الآفة.

وأضافت في نص خطابها أن "الفقر والبطالة يمكن أن يكونا أعراض الفساد المزمن."

وتابعت: "رغم أن التكاليف الاقتصادية للفساد معروفة جدا، فإن التكاليف غير المباشرة ربما تكون أكبر وأكثر أثرا وتقود إلى تراجع النمو وزيادة إنعدام المساواة في الدخل."

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ورفضت لاغراد فكرة أن الفساد هو ظاهرة مستعصية تقتصر على دول ذات ثقافات معينة. وأكدت أنها ظاهرة تنتشر بين مختلف الثقافات والدول التي لها خلفيات مختلفة.

وذكرت بأن زعيم سنغافورة الراحل لي كوان يو "كان فعالا في وضع سياسة عدم التسامح مع الفساد وبناء مؤسسات فعالة في وقت كان الفساد منتشرا في سنغافورة."

وذكر تقرير نشره الصندوق أنه من الصعب قياس التأثير الاقتصادي للفساد.

وقال التقرير إن كلفة الرشاوى لوحدها تزيد على 2% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ولأن هذه الأموال ملوثة فإنها تخرج من الاقتصادات إلى الملاذات الضريبية ما يعني أنها لا تسهم في النمو.

## منظمة التعاون الاقتصادي: بؤار على تحسن آفاق الاقتصادات الناشئة

(رويترز)

قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يوم الأربعاء إن هناك إشارات على انحسار التباطؤ الاقتصادي في الأسواق الناشئة مضيئة أن هناك توقعات بحدوث تحسن في البرازيل وروسيا واستقرار في الصين مع استمرار التدهور في الولايات المتحدة.

وذكرت المنظمة التي تتخذ من العاصمة الفرنسية باريس مقرا لها أن مؤشرها الاقتصادي الشهري الرئيسي الذي يبرز أهم التغيرات في الاقتصاد العالمي أظهر أيضا علامات على استقرار وتيرة النمو في منطقة اليورو.

وقالت المنظمة في بيان "إن المؤشرات الرئيسية المجمع ما زالت تشير إلى تباطؤ النمو في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مع تأكيد التوقعات بحدوث تباطؤ في النمو في إيطاليا".

وذكرت المنظمة أنه فيما يتعلق بمؤشر يمثل المستوى منة متوسطة في الأجل الطويل نزلت قراءة دول المنظمة ككل إلى 99.6 في مارس من 99.7 في الشهر السابق.

## صندوق النقد: 900 مليار دولار عجزا ماليا بدول البترول العربية

موقع صحيفة المال

توقع صندوق النقد الدولي، زيادة اعتماد الدول العربية المنتجة للبترول على الاقتراض، بإصدار سندات سيادية خلال العشر سنوات القادمة، بسبب استمرار انهيار أسعار الخام. كما توقع ارتفاع العجز المالي المتراكم لدول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى الجزائر، لحوالي 900 مليار دولار حتى عام 2021 .

وذكرت وكالة بلومبرج أن إصدارات السندات الحكومية بمنطقة الشرق الأوسط، قفزت خلال إبريل الماضي بأكثر من 8.5%، لتتصعد إلى أعلى مستوى في أي شهر آخر منذ يناير 2014، رغم هبوط الإصدارات في العام الماضي بحوالي 9% عنها في عام 2014.

وأدى انهيار أسعار البترول بأكثر من 60%، منذ منتصف 2014، إلى اتجاه دول الخليج للاقتراض من أسواق المال الدولية، للدرجة التي دفعت المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، إلى استئزاف حوالي 20% من أصولها الأجنبية، وعلى وشك بيع أول ديون عالمية في تاريخها.

كما يرجع اتجاه الدول المصدرة للبترول، لبيع سندات في الأسواق العالمية، إلى اختفاء السيولة من بنوكها المحلية، وفقا لـ«نيكولاس سامارا»، خبير أسواق الديون بالشرق الأوسط بينك "سيتي جروب".

وتتعرض اقتصادات دول الخليج للعديد من المخاطر العالمية، ومنها اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إلى رفع أسعار الفائدة، وهو ما يعني ارتفاع تكاليف القروض اللازمة لتمويل العجز المالي.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## التأثير على مصر:

على مصر في ضوء الأوضاع العالمية التي بدأت تظهر تماسكا اقتصاديا واتجاها متزايدا نحو تغير موازين القوي الاقتصادية من التكتلات إلى التحالفات أن تدرك أن الإصلاح الاقتصادي هو الركيزة الأهم لبناء الثقة كمر إلزامي مثالي لبلوغ الاستقرار الحقيقي وتعميم فوائده، وهذا ما نطمح إليه جميعا دولة وشعبا وأنظمة. والإصلاح بمفهومه الشامل على الصعيد الوطني هو المسار الأمثل لإعادة صياغة خريطة طريق طموحة الرؤى والأهداف لمنظومة العمل على نحو يضمن التنمية المستدامة.

ونؤكد على أن الطريق الوحيد للخروج من هذه الازمة هو الإيمان بأن معالجة المشكلات أصبحت ممكنة والرؤية للمستقبل أصبحت أكثر رسوخا. وإرادة الإصلاح هي ما تدفعنا الآن للخروج من رحم هذه الإزمة الاقتصادية لذلك فإن انتهاء فترة التخبط الاقتصادي والتي يترقب الجميع الآن انتهائها ترتبط في الأساس بقدرة الدولة على تحقيق نمو قادر على استغلال الشباب، ومن ثم تحقيق النموذج الأمثل للنمو، والعدالة الاجتماعية وهو مرتبط بقدرة الحكومة السياسية والاقتصادية، وقدرتها على اتخاذ القرار السليم للخروج من الأزمة.

وفي ظل هذا التغير الواضح في النماذج الاقتصادية على مستوى العالم أصبح من الضروري لمصر أن تقوم بتغيير مائل في خطتها الاقتصادية في مجالات رئيسة مثل تنمية المجتمع وجودة الحياة والتخطيط الحضري ورأس المال البشري وغيرها.

كما يجب أن نعي أن الصادرات التقليدية لن يكون بوسعها التوسع بصورة مستمرة مثلما كانت عليه في المراحل المبكرة من التنمية نظرا لأن فرص الأعمال ستتقلص بصورة مستمرة كما أن الأجور ستنتج للارتفاع ما يعني انخفاض التنافسية، وأن نمو الصادرات سيعتمد على تقديم عمليات جديدة واكتشاف أسواق جديدة وليس مجرد التوسع في المبيعات لمنتجات موجودة في الأسواق .. ولتحقيق ذلك فإن الابتكار وتمايز المنتجات لتلبية احتياجات الأسواق يعد بحد ذاته هدفا للدول متوسطة الدخل.

على مصر وضع خطط وسيناريوهات للتعامل مع الوضع الحالي وتطورات المحتملة مع إجراء تقييم شامل لخريطة التعاملات الخارجية في ضوء التغيرات التي تحدث سواء على مستوى أسواق النفط أو احتمالات حدوث تغيرات هيكلية في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة القادمة مما يتيح مرونة أكبر في بدائل التعامل المصرية مع أي تداعيات لتلك الأوضاع مستقبلا.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## تحليل خاص: الدروس المستفادة من أزمة الصلب الأمريكية خلال الثمانينيات

المصدر: موقع أرقام

دخلت صناعة الصلب الأمريكية في ركود عميق في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في إطار التراجع الاقتصادي الذي دام عشرة أعوام لأسباب عديدة منها أزمة النفط في عام 1973 والثورة الإيرانية.

خلال الأزمة التي دامت بين عامي 1974 و1986 شهدت الأسواق انكماشاً وضعفاً كبيراً في الطلب، مما دفع شركات صناعة الصلب بعمل تخفيضات كبيرة في الإنتاج.

بلغ خفض الإنتاج في بعض الشركات الثلث وسجلت الخسائر في عام 1982 وحده ثلاثة مليارات دولار، وفقاً لتقرير نشره "ذا كونفرزيشن".

نظرة إلى الوراء

-زاد إنتاج الصلب بدرجة مذهلة منذ الثورة الصناعية وكان الطلب مرتفعاً على نحو استثنائي خلال الحروب العالمية، لكن تراجعت الأسعار بنسب كبيرة بعد تشبع السوق.

-كان التراجع في القطاع مرتبطاً بتراجع أكبر في الاقتصاد العالمي بعد الرواج الاقتصادي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية.

-من الأسباب الأخرى التي سببت الركود دخول منتجين جدد لأسواق الصلب العالمية والتغيرات في التكاليف النسبية وأيضاً صعود اليابان والدول النامية.

-لم يضرب الركود صناعة الصلب في الولايات المتحدة وحدها لكنه أصاب أيضاً منطقة "إنجليش ميدلاند" في المملكة المتحدة وألمانيا الغربية والسويد.

الشركات الأمريكية

سعت أكبر 8 شركات أمريكية لتقليل الخسائر الكبيرة بتسريح أعداد من العمال وأغلقت بشكل دائم عدداً من مصانعها، وفي الفترة بين عامي 1979 و1982 استغنت الشركات عن أكثر من 150 ألف عامل وأغلقت المنآت من المنشآت.

-مدينة "يانجستاون" بولاية أوهايو الأمريكية كانت من أشد المناطق تضرراً بالأزمة على مستوى العالم، حيث أغلقت منشأة "يانجستاون أند تيوب" في عام 1977 في يوم لا يزال يذكره المحليون بيوم "الإثنين الأسود" ولم تتعاف المدينة من الأزمة حتى الفترة الراهنة.

-في إطار اقتناعها بضرورة اتخاذ إجراءات أخرى لتقليل المشاكل الاقتصادية طلبت الشركات من الحكومة فرض قيود تجارية واتخاذ إجراءات لمنع أي إغراق للسوق من الخارج.

جهود "كارتر" و"ريجان"

-في عامي 1977 و1979 حددت إدارة الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" حدوداً أدنى لأسعار الصلب المستورد.

-في عام 1984 عندما بدأ أن الصناعة على وشك الفناء شددت إدارة الرئيس "ريجان" السياسات التجارية بدرجة أكبر بالتفاوض مع الدول على حصص محددة يسمح بدخولها للسوق الأمريكي.

**تنبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

-رغم الخطوات التي اتخذتها إدارتا "كارتر" و"ريجان" إلا أنهما استبعدا المزيد من التدخل في الصناعة أو تطبيق برامج مكلفة، فرفضت إدارة "كارتر" تقديم دعم مالي لمجموعة من المستثمرين في أوهايو كانوا يحاولون شراء مصانع هجرتها كبرى شركات صناعة الصلب في البلاد.

-رفض "كارتر" أيضا الموافقة على خطة تحديث تتكلف عشرة مليارات دولار من الأموال العامة إنطلاقا من قناعته بأن إغلاق المصانع أمر حتمي وأنه يتعين على الشركات معالجة مشكلاتها الخاصة بنفسها.

-رفضت إدارة "ريجان" تقديم حزمة إنقاذ لصناعة الصلب مما دفع ذلك اثنتين من كبرى شركات صناعة الصلب في البلاد لإشهار الإفلاس ورفض دعوات طالبته بفرض المزيد من القيود على الواردات.

## الاعتماد على الذات

-اضطرت كبرى شركات صناعة الصلب لحل مشكلاتها بمفردها بعدما عجزت عن الاعتماد على مساعدات مالية مباشرة من الحكومة واتخذت إجراءات منها إغلاق مصانع اعتبرها مسؤولو هذه الشركات غير قادرة على المنافسة أو مكلفة للغاية في تحديثها.

-استغنت الشركات عن آلاف العمال وطالبت ما تبقى عندها من موظفين بقبول تخفيضات في الأجور والامتيازات.

-نجحت حملة إعادة الهيكلة الضخمة لصناعة الصلب التي نفذتها كبرى شركات صناعة الصلب بالولايات المتحدة في الثمانينيات على الأقل من وجهة النظر الاقتصادية.

-الشركات التي قضت معظم الثمانينيات تعاني نجت في النهاية من الركود الصناعي العميق الذي ضرب القطاع أواخر السبعينيات والثمانينيات حتى أن بعض كبرى الشركات أعلنت عن تحقيق أرباح في عام 1987.

-لم تكن التجربة ناجحة في كل جوانبها بل كانت لها تكلفة كبيرة، فقد قلصت الشركات عدد الموظفين وإنتاجها على نحو كبير وفي الإجمال خسر نحو 300 ألف عامل وظائفهم خلال الفترة بين عامي 1976 و1986.

-الدرس الأكبر في الأزمة هو ضرورة تحمل الشركات ولو حتى لجانب من تداعيات الركود وأن خطط الإنقاذ الحكومية لا ينبغي أن تتجاوز مرحلة المساندة حتى يتسنى الحفاظ على الركائز الأساسية لاقتصادات السوق وحتى يعالج القطاع جل مشكلاته بمفرده.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## التأثر على مصر:

تعكس هذه التجربة رؤية شاملة لآليات العمل مع أي تعثر محتمل للقطاعات الرئيسية في أي اقتصاد وبما يضمن مرونة أعلى في تقليص الآثار السلبية وتدعيم فرص استمرارية هذه الصناعات في ظل التعثر الذي تواجهه، وهو أمر حري بمصر البدء في العمل به كنموذج ناجح في ظل ارتفاع عدد المصانع المتعثرة في صناعات وقطاعات مختلفة خاصة في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير مما يستلزم تكوين صندوق أو آلية مستدامة لمواجهة حالات التعثر المتكررة خلال الفترة الماضية.

لقد واجهت مؤسسات الأعمال خاصة الصغيرة والمتوسطة في مصر بيئة تشغيلية صعبة خلال الفترة الماضية نتج عنها تعثرها في وقت تواجه فيه قيودا وصعوبات تتعلق بالسيولة. لهذا أصبح من الضروري تدشين برنامج أو كيان اقتصادي يهدف إلى التخفيف من حدة القيود المالية التي تعاني منها الشركات التي لازالت تتمتع بجدارة تشغيلية خلال هذه الفترة، وذلك لتحقيق استدامة فرص العمل وزيادتها، ودعم توسيع نطاق قطاع هذه المؤسسات في مصر كما أنه سيكون ركيزة أساسية لمبادرة تنشيط القطاع الخاص. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بإمكانات هائلة لخلق فرص العمل المطلوبة بشدة للأعداد المتزايدة من السكان الشباب.

و تتيح تلك الآلية لقطاع مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة الديناميكي والمتفتح خلق فرص العمل وفتح إمكانية الوصول إلى الفرص المتاحة في السوق بمعدل يواكب هذا النمو. إننا نحتاج إلى بدء هذا المحرك، وإتاحة الفرص للحصول على التمويل أمر بالغ الأهمية.

كذلك فمن الهام والعاجل – استفادة من التجارب الدولية – أن يتضمن تدشين البرنامج أو الكيان الاقتصادي المنوط بالأمر تسوية لمستحقات الجهات السيادية المختلفة مع إيقاف تحصيلها لحين نهوض المشروع مرة أخرى من تعثره المالي.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.



## من الصحافة العالمية: قلق عالمي من تنامي أزمة الأمن الغذائي في آسيا

المصدر: صحيفة الشرق الاوسط

تشهد معظم دول العالم حالة من تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض أسعار السلع الأساسية التي انتقلت تبعاتها بشكل كبير إلى أسعار الغذاء، ورغم أن الأسعار المنخفضة تفيد المستهلكين في المناطق الحضرية لكنها تفرض مشاكل محتملة للأعمال التجارية الزراعية والمنتجين الريفيين، وبالتالي قد يواجه الاستثمار الزراعي تباطؤاً كبيراً في البلدان الزراعية، مما يولد مشكلة انعدام الأمن الغذائي.

وقد عانى العالم سلسلة من الأزمات الغذائية على مدى العقد الماضي بسبب الأحوال الجوية السيئة. وفي حالة الأرز، وبلغت أسعار الأرز التايلاندي رقماً قياسياً بلغ ألف دولار للطن في عام 2008. وتبعاً لارتفاع أسعار الأرز ارتفع الطلب على الحبوب الأخرى مثل القمح، وفول الصويا والذرة مما أدى لارتفاع أسعارها هي الأخرى.

والأمن الغذائي، باعتباره مسألة مثيرة للقلق الوطني، لا يمكن النظر إليه بمعزل عن البيانات الاقتصادية والاجتماعية والمادية على نطاق أوسع. ففي السنوات الأخيرة، شهدت الكثير من البلدان تباطؤاً في النمو الاقتصادي، مما أثر على مستويات الدخل القابل للتصرف وبالتالي الإنفاق الاستهلاكي وأنماط الاستهلاك الغذائي. كذلك شهدت البيئة عدداً من التحديات تمثل في الظواهر المناخية مما أدى إلى استمرار فقدان موارد المياه العذبة والأراضي الصالحة للزراعة.

وتعاني بلدان آسيا من تباطؤ النمو الاقتصادي مما أثر على دخل الكثير من أولئك الذين يمكن أن يعانون بشكل كبير من إنعدام الأمن الغذائي. فمن المتوقع أن يعاني منتجوا الأرز في آسيا من الجفاف، بما يهدد بخفض الإنتاج وارتفاع أسعار العنصر الرئيسي لمأكل نحو نصف سكان العالم.

والمشكلة حالياً أن الطقس المتطرف قد تسبب بالفعل في انخفاض محصول الأرز في جميع أنحاء العالم، وتزداد الظاهرة سوءاً في دول آسيا. ويقول شون هاكيت، الذي يكتب تقرير التدفق المالي في مؤسسة هاكيت للاستشارات المالية: «إن الجفاف في جنوب شرقي آسيا لا يزال يصيب المحصول»، مضيفاً أن مستويات المخزونات العالمية من الأرز هي الآن أقل من نصف حجمها الطبيعي، وبنوه شون إلى أنه «في موسم الرياح الموسمية القادمة، قد لا تكون هناك القدرة على ري المحاصيل وهو ما يضر بمحصول الأرز الذي يتطلب كميات كبيرة من المياه».

ومن المتوقع أن ينخفض إنتاج الأرز العالمي خلال العام الحالي للمرة الأولى منذ عام 2010. ذلك مع قلة سقوط الأمطار في آسيا وتعرض معظم البلدان المصدرة للأرز - كالهند - لموجة حارة أثرت بشكل واضح على تناقص المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية التي كانت تتم زراعتها بالأرز، ومن المتوقع أن تواجه كل من فيتنام وتايلاند موجة جفاف خلال العام 2016. وتمثل هذه الدول الثلاث أكثر من 60% من تجارة الأرز العالمية، بما مقداره نحو 43 مليون طن.

ومن المتوقع أن تتراجع مخزونات الأرز في البلدان المصدرة الثلاثة الأولى بنحو الثلث - بنحو 19 مليون طن - في نهاية عام 2016. وهو أكبر انخفاض في العام على أساس سنوي منذ عام 2003. وفقاً لحسابات «رويترز» استناداً إلى بيانات وزارة الزراعة الأميركية.

وقال جيمس فيل، وهو خبير اقتصادي في المجلس الدولي للحبوب: «حتى الآن لم نر رد فعل كبير للأسعار مع الطقس الحار والجاف لأن كلا من الهند وتايلاند كان لديهما فائض كبير من محصول الأرز، ولكن هذا لا يمكن أن يستمر إلى الأبد». ويتوقع مجلس الحبوب العالمي وصول المحصول العالمي في 2016 إلى 473 مليون طن انخفاضاً من 479 مليوناً في 2015 بما يمثل أول انخفاض في ست سنوات.

وأي تعطل كبير في الإمدادات سيكون حساساً للغاية، ففي عام 2008، انخفض إنتاج الأرز في آسيا بسبب ظاهرة «النينو» التي دفعت الهند لحظر الصادرات، مما أرسل الأسعار العالمية إلى مستويات مرتفعة للغاية، وتسبب ذلك في أعمال شغب في كثير من البلدان المستهلكة للأرز.

و«النينو» هو ظاهرة مناخية عالمية، حيث يؤثر تغير الحرارة في أحد المحيطات على الجو بمنطقة أخرى بعيدة. ويحدث التردد الجنوبي نتيجة للاختلاف الموسمي للحرارة بين مدينة داروين بأستراليا وجزر تاهيتي. وانتشرت هذه الظاهرة بين عامي 1997 و1998 وتسببت في الاضطرابات المناخية الهائلة في المناطق الاستوائية وفي القارة الأميركية الشمالية فانتشرت حرائق هائلة في إندونيسيا والبرازيل واستمرت أشهراً كثيرة كما حدثت كوارث وطفان على شواطئ أميركا اللاتينية وشرق القارة الأفريقية.

وفي حين أن سعر الأرز حالياً يقل كثيراً عن مستوياته المرتفعة التي بلغها في 2008 إلا أن سعره بلغ في وقت سابق من هذا الشهر 389.50 دولار للطن وهو أعلى مستوى له منذ يوليو بزيادة 13% عن أدنى مستوى له في ثماني سنوات البالغ 344 دولاراً والذي سجله في سبتمبر.

ورغم أن إنتاج الهند من الأرز في 2015 كان مستقرًا إلى حد كبير، إلا أن درجات الحرارة المرتفعة للغاية تشكل خطراً على محصول ثانياً في المناطق الشرقية. ويتوقع التجار زيادات جديدة في الأسعار بحلول يونيو، إذ ليس من المتوقع أن تنتج الهند محصولاً كبيراً قبل سبتمبر ولن تنتج تايلاند محصولها الرئيسي قبل نهاية العام. وقالت الحكومة في فيتنام، إن الإنتاج سينخفض بنسبة 1.5% هذا العام ليبلغ 44.5 مليون طن، في حين أن الصادرات ستكون 8.7 مليون طن.

وفي المقابل تدرس بعض الدول الآسيوية أيضاً زيادة الواردات. فمن المتوقع أن تسجل إندونيسيا قفزة في مشتريات 2016 تزيد على 60% لتصل إلى مليوني طن مقارنة مع مستواها قبل سنوات قليلة. وتشترى الصين أكبر مستورد في العالم نحو 5 ملايين طن سنوياً ومن المتوقع أن تستمر على هذه الوتيرة. ويتوقع مجلس الحبوب العالمي أن يقل إنتاج الصين في 2016 عن حجم الاستهلاك للعام الثالث على التوالي.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## التأثير على مصر:

يجب على مصر الانتباه منذ بداية الموسم الزراعي إلى ضرورة تخطيط المستهدفات الزراعية وفقا للمتغيرات التي ظهرت على الساحة العالمية. فبالنسبة لتوقعات الإنتاج العالمي من الحبوب، فإن هذا المستوى المتوقع من الإنتاج العالمي يعني أن النمو بمعدلات أقل من التوجه العام سيستمر لموسم ثالث على التوالي، ويعبر ذلك عن استمرار التأثير السلبي للأحوال الجوية الشاذة الناجمة عن ظاهرة «النينو» في نصف الكرة الجنوبي، وهو ما يستلزم اتخاذ خطوات جادة لإنتاج أنواع جديدة من الأرز و الحبوب أقل استهلاكاً للمياه وأعلى إنتاجية، مع وضع ضوابط مشددة لعمليات الزراعة وحجم المنزرع من محاصيل الحبوب خاصة الأرز.

ويجب أن يشمل البعد التخطيطي هنا الانتباه إلى أن الأوضاع في آسيا قد تدفع أسعار السلع الغذائية للارتفاع عالمياً في الموسم الجديد مما سيزيد العبء على المواطن ويستدعي اتخاذ إجراءات استباقية للحد من تأثير ذلك على الأسعار وعلى معدلات التضخم محلياً خاصة وأنه من المتوقع زيادة الاستهلاك العالمي من الأرز بنسبة 1.4% ليصل إلى 503 مليون طن في الموسم 2016 - 2017، منها 405 مليون طن من المتوقع استهلاكها كغذاء، وهو ما يكفي للحفاظ على الحصص التي يتناولها الفرد سنوياً في العالم ثابتة عند 54.6 كيلو غرام.

وتستلزم هذه المتغيرات أن تقوم الدولة بتكوين مخزون استراتيجي من الأرز منذ بداية الموسم لضمان المرونة السعرية في الأسواق بالإضافة إلى الإعلان قبل بداية العام عن السياسة التصديرية وحجم ما سيسمح بتصديره وضوابطه وآلياته لضمان عدم حدوث المشكلات التي تحدث كل موسم نتيجة التقلبات السعرية والتي من المتوقع استمرارها خلال العام الحالي.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أداء الأسواق العالمية

( رويترز ) ( موقع أرقام )

انخفضت الأسهم اليابانية بنهاية جلسة تداولات الجمعة، مع ارتفاع الين، واتجاه المستثمرين لجني الأرباح بعد مكاسب متواصلة خلال الجلسات الأربع الماضية.

وتأثرت الأسهم اليابانية سلباً بخسائر الشركات الموردة لشركة "أبل" الأمريكية، بالإضافة إلى هبوط أسعار النفط، وتفضيل المستثمرين جني الأرباح قبل نهاية الأسبوع ورغم الهبوط إلا أن البورصة اليابانية سجلت مكاسب أسبوعية، مدعومة بهبوط قيمة الين خلال الجلسات الماضية، ونتائج أعمال إيجابية لبعض الشركات المقيدة و هبط مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 1.4% إلى 16412 نقطة، لكنه سجل مكاسب أسبوعية بنحو 2%، كما تراجع مؤشر "توبكس" بحوالي 1.3% ليصل إلى 1302 نقطة.

في حين انخفضت الأسهم الصينية بنهاية تداولات الجمعة، لتسجل خسائر للأسبوع الرابع على التوالي، في أطول موجة من الهبوط خلال عامين. وتأثرت البورصة الصينية سلباً بهبوط أسعار المعادن، وتراجع قيمة اليوان الصيني، وسط مخاوف بشأن امتناع السلطات عن ضخ مزيد من تدابير التحفيز مع تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية و هبط مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.3% ليصل إلى 2827 نقطة عند الإغلاق، مسجلاً تراجعاً بنحو 3% خلال الأسبوع الحالي.

كما تراجعت مؤشرات الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة وزادت خسائرها متأثرة بالأداء السلبي لقطاع الطاقة بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط، وذلك على الرغم من صدور بيانات اقتصادية إيجابية. حيث سجل "الداو جونز" و "S&P" خسائر للأسبوع الثالث على التوالي، في حين سجل "النازداك" خسائر للأسبوع الرابع على التوالي.

وهبط مؤشر "الداو جونز" الصناعي بأكثر من 1% أو بمقدار 185.1 نقطة إلى 17535.3 نقطة وهو أدنى إغلاق منذ نهاية مارس/آذار، كما انخفض مؤشر "النازداك" (-19.6 نقطة) إلى 4717.6 نقطة، بينما تراجع مؤشر "S&P 500" القياسي (-17.5 نقطة) إلى 2046.6 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "الداو جونز" خسائر بنسبة 1.2%، كما تراجع "S&P 500" الأوسع نطاقاً بنسبة 0.5%، بينما سجل "النازداك" خسائر أسبوعية بنسبة 0.4%.

وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع مؤشر "ستوكس يوروب 600" القياسي بنسبة 0.4% أو بمقدار 1.5 نقطة إلى 334.6 نقطة، وسجل المؤشر مكاسب أسبوعية بنسبة 0.9% بعد أسبوعين من الخسائر.

وارتفع أيضاً مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (+34.3 نقطة) إلى 6138.5 نقطة، كما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+90.7 نقطة) إلى 9952.9 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+26.7 نقطة) إلى 4319.9 نقطة.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم يونيو عند التسوية بنسبة 0.1% أو بمقدار 1.50 دولار إلى 1272.70 دولار للأوقية، وسجل المعدن النفيس خسائر أسبوعية بحوالي 1.7%.

وفي أسواق النفط، انخفض "نايمكس" الأمريكي بنسبة 1.1% أو بمقدار 49 سنتاً وأغلق عند 46.21 دولار للبرميل وحقق مكاسب أسبوعية بنسبة 3.5%، كما تراجع "برنت" القياسي بنسبة 0.5% أو بمقدار 25 سنتاً وأغلق عند 47.83 دولار للبرميل وحقق مكاسب هذا الأسبوع بحوالي 5.3%.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا قدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكّد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## التأثير على مصر:

لازال أداء أسواق المال العالمية خلال الأسبوع متأثراً ببرامج التحفيز وتحركات أسعار النفط المرتبطة في الأساس بمحاولة تحجيم المعروض النفطي في الأسواق وهو ما ينعكس على أسواق المنطقة العربية ومن بينها مصر بتحركات ضمن نطاقها الطبيعي وسط سيولة متوسطة ويعكس ترقباً إقليمياً ومصرياً وعالمياً لمتغيرات اقتصادية قوية محلية أو دولية تكون هي المحرك الرئيسي في تغيير مستويات الأداء بالنسبة للأسواق المالية.

ونري أن الوضع الحالي يبرز الفرص التي تتمتع بها البورصة المصرية، حيث تعد أحد أكبر الأسواق الناشئة نمواً خلال الربع الأول من العام و حجم السيولة التي تتوافر في السوق والتي تظهر من خلال زيادات رعوس الأموال التي تمت من خلال السوق في العامين الأخيرين وتجاوزت حاجز 25 مليار جنيه، إضافة إلى الطروحات القوية التي تشهدها السوق خلال الفترة الأخيرة، حيث شهدت السوق تنفيذ طرح كبير بقيمة تتجاوز مليار جنيه خلال الأيام الأخيرة يتيح فرصاً أكبر للتوسع بشكل كبير في تمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة والتوجه نحو تحسين إدارة الأصول المملوكة للدولة وإمكان الاعتماد على سوق المال كمنصة رئيسية للتمويل مما سيكون له أثر إيجابي على عملية النمو خلال الفترة المقبلة، إلا أن ذلك يستلزم إيضاح التطور الذي شهدته البورصة المصرية في مستويات تطبيق الحكومة وحماية حقوق المساهمين، حيث تم اختيار البورصة المصرية من البنك الدولي كواحدة من أفضل 6 أسواق حققت تحسناً في مجال حماية حقوق المساهمين.

ويشهد السوق المصري حالة ترقب حذر في التعاملات خلال الفترة الحالية لعوامل داخلية مما انعكس على قيم وأحجام التداولات خلال الفترة الماضية وعاد بالتعاملات إلى مستوياتها الانتقائية التي كانت تغلب عليها خلال النصف الثاني من عام 2015 إلا أن الأداء لا زال مرشحاً لمزيد من النشاط على المدى المتوسط والطويل في ظل التحولات التي تبرزها المؤشرات العالمية مؤخراً .

وتشير التقديرات إلى تحولات في تداولات المؤسسات في الأسواق العالمية مع التوسع في الاستثمار بالأصول ذات المخاطر على حساب السندات والأصول ذات الدخل الثابت مما قد يساهم في تحسين مستوى أداء أسواق المال العالمية خلال الفترة الحالية، كما تترقب أسواق المال العالمية التطورات الأخيرة التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي والذي يحافظ على وتيرة صاعدة من بين عدد قليل من الاقتصادات التي شهدت الأرقام المنقحة من قبل صندوق النقد الدولي تفاؤلاً نسبياً بمستقبلها.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.